

قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠

بتعديل القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر
على الأوقاف الخيرية وتعديل مصادرها على جهات البر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي تصدق ، وقد أصدره :

مادة ١ - يستبدل بالمادة (٢) من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣
بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصادرها على جهات البر ،
النص الآتي :

مادة ٢ - إذا كان الوقف على جهة بر ، كان النظر عليه بحكم هذا
القانون لوزارة الأوقاف ، ولم يشترط الواقف النظر لنفسه .

فإذا كانت جهة البر جمعية أو هيئة ، جاز لوزارة الأوقاف أن تنزل
عن النظر إلى هذه الجمعية أو الهيئة :

ولجنة شؤون الأوقاف منزل الجمعية أو الهيئة عن النظر ، وبمزل أحدهما
يسود النظر لوزارة .

وإذا كان الوقف ضئيل القيمة أو الريح أو كان على جهة بر خاصة كدار
للضيقات أو لفقراء الأسرة ، جاز لوزارة الأوقاف أن تنزل عن النظر إلى أحد
أفراد أسرة الواقف ولا يتخذ التزول إلا بتولية الناظر الجديد كما يجوز
للوزارة مع الاحتفاظ بالنظر على الوقف أن توكل في الإدارة أو في الصرف
أو فيهما معاً أحد الأفراد سواء كان من أسرة الواقف أو من غير أفراد
أسرته إذا اقتضت مصلحة الوقف ذلك .

مادة ٣ - تضاف إلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه مادة
جديدة رقم (٢) مكررة بالنص الآتي :

مادة ٢ مكررة - إذا توفي الواقف الذي شرط لنفسه النظر على الوقف
الخيري فعل رتبته إخطار الوزارة بوفاته والمستندات المتعلقة بالوقف
خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة .

كما يقدم بالإخطار أيضاً واضع اليد على حصة الخيرات وعلى الأموال
والمستندات المتعلقة بها وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمهم بالوفاة .

ويعاقب على الإخلال بهذا الواجب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر ،
وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وعلى واضع اليد على حصة الخيرات وعلى الأموال والمستندات المتعلقة
بها أن يقدموا بتسليم المستندات المذكورة إلى وزارة الأوقاف .

ويعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل من يتخلف عن واجب التسليم خلال الستين يوماً التالية
لطلب الوزارة له بإجرائه .

مادة ٣ - تسرى أحكام المادة السابقة على الحالات التي توفي فيها
الواقف قبل العمل بهذا القانون على أن تحسب المواعيد الواردة بها
من تاريخ العمل به

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠

في شأن إعداد حملة دبلوم المدارس الثانوية الصناعية لتدريس
المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قر مجلس الأمة القانون الآتي تصدق ، وقد أصدره :

مادة ١ - تنشأ دراسات تكميلية لخريجي المدارس الثانوية الصناعية
لإعدادهم لتدريس المواد الفنية بمدارس التعليم الصناعي .

مادة ٢ - يقبل بهذه الدراسات خريجو المدارس الثانوية الصناعية ،
وفق الشروط والقواعد التي تقرها الوزارة .

مادة ٣ - مدة الدراسة ستان ، وتعين بقرار من وزير التربية والتعليم
خطة الدراسة ، وتوزيع المواد على سني الدراسة ، وعدد الدروس المخصصة
لكل منها .

مادة ٤ - يمنح الطلبة الذين أمموا هذه الدراسة بجاح دبلوم الدراسات
التكميلية الصناعية وفق القواعد التي تقرها الوزارة .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً
من العام الدراسي ١٩٦٥/١٩٦٦ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٠ (٢٠ مايو سنة ١٩٧٠)

جمال عبد الناصر